

أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية

ليث أكرم القضاة*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بالرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO. حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنك، حيث اختار الباحث العينة القصدية (purposive sample) من مجتمع الدراسة والمتمثلة (المدراء، ورؤساء الأقسام والمدققين الداخليين، وموظفي الائتمان) في دائرة الرقابة، والبالغ عددهم (303) وهي العينة التي يتعمد أو يتقصد الباحث اختيار مفرداتها لامتلاكها بيانات مفيدة للدراسة، للخروج بنتائج أو مؤشرات يمكن تعميمها، حيث قام الباحث بتوزيع (240) استبانة، وتم استرداد (198) استبانة واستبعاد (4) استبيانات بسبب عدم اكتمال إجابة المبحوثين عليها، حيث بلغت الاستبيانات الخاضعة للتحليل (194) استبانة، وتم تحليل بيانات الدراسة من خلال الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية المناسبة. حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) للمقومات الرقابية الداخلية بأبعادها مجتمعة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، والإشراف والتوجيه) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية. وكان من أهم التوصيات ضرورة الاهتمام بكفاءة الأفراد العاملين ضمن أجهزة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مما يؤدي إلى تحسين بيئة الرقابة الداخلية. وضرورة المراقبة والتقييم المستمر لأنظمة الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي وصيانة هذه الأنظمة وتطويرها المستمر، مما يساعد على إدراك مخاطر قرارات منح الائتمان قبل حدوثها.

الكلمات الدالة: عناصر الرقابة الداخلية، لجنة (COSO)، مخاطر الائتمان، منهج 5C'S، البنوك التجارية الأردنية.

المقدمة

من الشركات متعددة الجنسيات والشركات الدولية التي تتميز بتعدد ملاكها وتعقد عملياتها في وضع أنظمة لرقابة تساعد في حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا، وفي عام 1992 م انبثق عن مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA وعن لجنة Treadway لجنة تهتم بالرقابة الداخلية عرفت باسم لجنة (Committee Coso of Sponsoring Organization)، حيث تبنيت لجنة COSO إطار متكامل للرقابة الداخلية، والذي لاقى قبولاً عاماً حول العالم، وفي 14 / 5 / 2013 م ذكرت اللجنة العناصر الأساسية للرقابة الداخلية وهي، البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، والإشراف والتوجيه (COSO's, 2013).

لقد ظهرت الرقابة الداخلية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 م في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب التي أدت إلى ظهور الرقابة الداخلية رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض تكاليف التدقيق الخارجي المستخدم في التصديق على حسابات الميزانية والقوائم المالية (Renad, 2010)، وأسهم أيضاً كبر حجم المشروعات، وظهور العديد

* باحث، قسم المحاسبة، كلية عمان الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية،
al_qudah2006@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 2016/6/8 وتاريخ قبوله 2017/4/11.

الائتمان سواء للعملاء أو المؤسسات، حيث أن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية. وتؤثر الإجراءات الرقابية على مخاطر الائتمان دون غيرها من المخاطر الأخرى، حيث يتم تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً وهو ما يساعد البنوك التجارية على التحكم أو التقليل منها. لذلك جاءت هذه الدراسة لتقييم أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

تمثل العمليات الائتمانية في البنوك التجارية الركيزة الأساسية والحيوية للعمليات المصرفية، ولقد دعت الضرورة - في الآونة الأخيرة - إلى اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات التي تحد من تأثير الأزمات المالية على القطاع المصرفي، وتعمل على تقليل مخاطر استخدامات الأموال في البنوك التجارية، حيث أن سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسات النقدية لأي بلد تعتمد على مدى سلامة النظام المالي وعلى وجه التحديد سلامة البنوك من المخاطر الائتمانية التي تواجهها. تعتبر الرقابة الداخلية في البنوك جزءاً أساسياً من الرقابة المصرفية الشاملة ولأهميتها فقد أعطيت الاهتمام الكبير من الإدارات المسؤولة عن البنوك كونها تمثل خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر بكافة أنواعها والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها البنوك في أعمالها اليومية، وترتكز الرقابة الداخلية على مجموعة من الضوابط الحاكمة لسير أعمال البنك للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في السجلات وحماية موجودات البنك ورفع كفاءة الموظفين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية والمالية المرسومة. وبناءً على ذلك فإنه يمكن عرض مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

هل هنالك دور للمقومات الرقابية الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) بأبعادها مجتمعة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية؟

ولإجابة عن هذا التساؤل فإنه يمكن طرح الأسئلة التالية:

1) هل يوجد دور للمقومات الرقابية الداخلية بأبعادها

تعتبر إدارة المخاطر في البنوك من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وخصوصاً منذ السنوات القليلة الماضية، وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية، اعتباراً من الأزمة المالية في المكسيك في نهاية عام 1994 وأوائل عام 1995، ومروراً بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا، ومؤخراً في الأرجنتين (حشاد 2005)، حيث تواجه البنوك العديد من المخاطر قد تكون ناجمة عن أنشطة البنك في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها، وبتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم المؤسسة وانتشارها ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها والخدمات التي تقدمها. ولقد أدت عولمة الخدمات المالية والتزايد المضطرب في التطور التكنولوجي إلى تزايد درجة تعقيد وأنواع المخاطر المصرفية التي تؤثر سلباً على سلامة أوضاع البنوك وتشكل تهديداً جوهرياً يستدعي تنفيذ الأنشطة المصرفية وفق الممارسات السليمة، وإدارة هذه المخاطر بشكل يضمن مراقبة وضبط وتخفيض المخاطر والخسائر الناجمة عنها (Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), 2004). حيث تم التركيز في هذه الدراسة على مخاطر الائتمان دون غيرها من المخاطر التي تواجهها البنوك، بسبب أن مخاطر الائتمان من أهم وأكثر المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، والناجئة من المعاملات البنكية مع العملاء والمؤسسات وعدم مقدرتهم على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد لمنح الائتمان (Duaka, 2015).

يجب التعامل مع هذه المخاطر بألية مناسبة، ولتحقيق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها (المدهون، 2011)، وذلك من خلال تفعيل دور الرقابة الداخلية من خلال عدة طرق أهمها وجود مدققين داخليين تتوفر بهم الخبرة والكفاءة، حيث إن مهمة التدقيق الداخلي في المنشأة هي تقدير وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ومراجعة جميع الأنشطة الداخلية للمنشأة لمساعدة الإدارة للقيام بمسؤولياتها بفاعلية والسعي إلى تطويره وتحويل نقاط الضعف فيه إلى قوة. حيث يساعد تطبيق الإجراءات الرقابية المناسبة على اتخاذ قرارات موضوعية عند منح

موجودات البنوك التجارية الأردنية (33) مليار دينار ورصيد الودائع (31.4) مليار دينار و حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة (19.2) مليار دينار في نهاية عام 2014 (جمعية البنوك الأردنية، 2014).

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. بيان أثر تطبيق الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية.

2. الخروج بتوصيات ومقترحات تساهم في توفير قاعدة معلومات لأصحاب القرار في البنوك مجتمع الدراسة حول نقاط القوة والضعف في تطبيق الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) وتحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S، وبما يخولهم الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك البنوك.

3. المساهمة في أغناء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالرقابة الداخلية وتحليل مخاطر الائتمان، حيث لوحظ من خلال مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ندرة ومحدودية في دراسة هذه المتغيرات.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم نظام الرقابة الداخلية: تعرف الرقابة الداخلية بأنها ذلك النظام الذي يظم مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة من طرف مجلس الإدارة، والسلطات المعنية في المؤسسة من أجل ضمان تحقيق أهدافها بدرجة من الانتظام والكفاءة مع الحفاظ على أصولها (بلال، 2015). وعرفت أيضا بأنها مجموعة الأنظمة التي تحكم عمل المؤسسة للحد من أي أخطاء أو احتيال لتلافي الهدر والإسراف في الممتلكات، لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها المرجوة (البواب، 2015).

كما عرف (عبدالرزاق، 2010) الرقابة الداخلية على أنها الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط مراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية. أما (Sueyoshi, et.al., 2009) عرف الرقابة الداخلية بأنها تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول،

مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الشخصية) في البنوك التجارية الأردنية؟

(2) هل يوجد دور للمقومات الرقابية الداخلية بأبعادها مجتمعمة على تحليل مخاطر الائتمان (طاقة العميل أو قدرته على التسديد) في البنوك التجارية الأردنية؟

(3) هل يوجد دور للمقومات الرقابية الداخلية بأبعادها مجتمعمة على تحليل مخاطر الائتمان (رأس المال) في البنوك التجارية الأردنية؟

(4) هل يوجد دور للمقومات الرقابية الداخلية بأبعادها مجتمعمة على تحليل مخاطر الائتمان (الضمانات أو التأمينات المقدمة) في البنوك التجارية الأردنية؟

(5) هل يوجد دور للمقومات الرقابية الداخلية بأبعادها مجتمعمة على تحليل مخاطر الائتمان (الظروف البيئية المحيطة بالعميل) في البنوك التجارية الأردنية؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1- أهمية ميدانية: وتتمثل بالنتائج التي يمكن لهذه الدراسة أن تقدمها للبنوك موضوع البحث، وذلك من خلال توفير قاعدة معلومات لأصحاب القرار في البنوك التجارية الأردنية، وبما يخولهم الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك البنوك، حيث أن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية، ويعد نموذج التحليل الائتماني 5C'S المستخدم في هذه الدراسة أبرز منظومة ائتمانية، حيث يساعد هذا النموذج على تحليل المخاطر الائتمانية وتحديد دقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعد البنوك التجارية على التحكم أو التقليل من هذه المخاطر.

2- أهمية موضوعية: وتتمثل بمتغيرات الدراسة المبحوثة والمتمثلة بالرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) وتحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية، إذ تتال هذه الموضوعات أهمية كبيرة من قبل الأكاديميين والمهنيين على حد سواء، وإمكانية الربط بينهما ويمثل هذا الربط إضافة علمية للدراسة الحالية.

3- أهمية القطاع المبحوث (البنوك التجارية الأردنية):

يعتبر قطاع البنوك في الوقت الحاضر عماد الاقتصاد لجميع دول العالم، فقد شهد هذا القطاع في الأردن نقله نوعية وتحسن بدليل كثير من المؤشرات، حيث بلغت قيمة إجمالي

متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

4. استباق ومنع حدوث الأخطاء والانحرافات وأعمال الغش والاختلاس والتزوير، واكتشاف ما يقع منها أول بأول، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجتها ومنع تكرارها (صباح، 1997).

مقومات نظام الرقابة الداخلية: قسمت معايير التدقيق الدولية (معياري التدقيق الدولي رقم 315) ولجنة COSO مقومات الرقابة الداخلية إلى خمسة مقومات أساسية وهي البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه (Hayes, et.al., 2010)، وفيما يلي بيان لهذه المقومات:

1) البيئة الرقابية Control Environment:

تتضمن وظائف الإدارة والمسؤولين عن التحكم المؤسسي، بالإضافة إلى اتجاهاتهم ومواقفهم وتصرفاتهم حيال الرقابة الداخلية للمنشأة وأهميتها. إن البيئة الرقابية تحدد الإطار العام للمنشأة ومكونات الرقابة الأخرى، وعلى المدقق أن يقوم بدراسة وفهم البيئة الرقابية، لأن نتيجة التقييم تنعكس على تصميم وفعالية تطبيق مقومات الرقابة الداخلية (الذنبات، 2015).

وهناك مجموعة من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار من قبل المدقق في حال القيام بتصميم بيئة الرقابة للشركة، وتتمثل هذه العوامل بما يلي (Arens, et.al., 2010):

- النزاهة والقيم الأخلاقية.
- القدرة على الالتزام.
- مجلس الإدارة أو مشاركات لجنة التدقيق.
- فلسفة الإدارة ونظام العمليات التشغيلية.
- الهيكل التنظيمي.
- سياسات وممارسات الموارد البشرية.

2) الإجراءات الرقابية Control procedures:

وتشمل مجموعة السياسات والإجراءات التي تساعد في ضمان تنفيذ توجيهات إدارة الشركة للوصول إلى أهدافها المخططة، والتي تحدث في جميع المستويات الوظيفية في الشركة (Pickett, 2010).

1) تقييم المخاطر Risk Assessment: هو نشاط

واختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها. وعرف (Stettler, 1989) الرقابة الداخلية بأنها نظام الفحص الداخلي والتدقيق الداخلي المطبق من قبل المنشأة ولتتمكن إدارة المنشأة من السيطرة على النشاطات التشغيلية والمالية والتي تكون من مسؤوليتها.

كما عرفت الرقابة الداخلية وفقاً للجنة Committee of Sponsoring Organizations (COSO) على أنها عملية تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة وإدارتها التنفيذية وغيرهم من الأفراد، يتم تصميمها لتقديم تأكيد معقول حول تحقيق المؤسسة لأهدافها المتعلقة بالعمليات التشغيلية وإعداد التقارير والامتثال (COSO, 1992). كما عرف معيار التدقيق الدولي رقم (315) الرقابة الداخلية بأنها عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنشأة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2015).

وبناءً عليه يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها " هي مجموعة الطرق والوسائل والإجراءات التي تتبناها إدارة المؤسسة والهدف منها حماية الأصول من السرقة والتلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام، والتأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها".

أهداف الرقابة الداخلية: الرقابة الداخلية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة بالآتي (Arens, et. al., 2012):

1. الالتزام بالقوانين واللوائح الملائمة، حيث أن المنشآت مطالبة بإتباع العديد من القوانين منها قانون الضرائب والتأمين والمعاشات وقوانين الحريات العامة والمدنية وحماية البيئة.
2. رفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق الفعالية، حيث يجب على الإدارة توفير الإجراءات الرقابية التي تساعد في تعزيز الاستخدام الكفؤ والفعال للموارد الاقتصادية.
3. الحصول على بيانات مالية ذات مصداقية، حيث تقع على عاتق الإدارة مسؤولية التأكد من أن البيانات المالية التي تظهرها القوائم المالية تم عرضها بعدالة وبما يتفق مع

في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك. ولقد عرفت لجنة التنظيم وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Services Roundtable – FSR, 1999) المخاطر الائتمانية بأنها احتمال حصول خسائر بشكل مباشر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، وبشكل غير مباشر نتيجة وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته. كما عرف (Santomero & Babel, 2004) مخاطر الائتمان بأنها الخسائر غير المتوقعة التي تمثل التغيرات التي تطرأ على العوائد أو رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وهي المخاطر الناشئة عن احتمال تعرض المصرف لخسائر نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد.

وبناءً عليه يمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها الخسائر التي تواجهها البنوك بسبب عدم قدرة العميل على سداد التزاماته تجاه الدائن عند استحقاقها، سواء أكانت عدم القدرة على سداد أصل الدين أم الفوائد أم كليهما.

معايير منح الائتمان: هناك عدة نماذج لمعايير منح الائتمان مثل نموذج التحليل الائتماني 5C'S المستخدم في هذه الدراسة الذي يعد أبرز منظومة ائتمانية، ونموذج 5P'S، ونموذج التحليل الائتماني PRISM، حيث يعتمد عليها محللو ومناحو الائتمان على مستوى الدول عند منح القروض حيث يقوم المصرف كمانح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقرض أو كعميل ائتمان (الزبيدي، 2002).

وفيما يلي شرح للنموذج التحليل الائتماني 5C'S المتضمن لخمس عناصر رئيسة وهي:

1. الشخصية Character: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة. فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزمًا بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب (كويل، 2006).

تقومي تقوم به الإدارة، حيث يتم تحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة بإعداد البيانات المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية، ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد طرق الاستجابة لهذه المخاطر بما يساعد في تخفيف آثارها على البيانات المالية (الذنيبات، 2015).

(2) نظام المعلومات والتوصيل Information and Communication

والإتصال بشكل عام من عناصر مادية وأجهزة وبرامج الحاسوب وأشخاص وإجراءات وبيانات، وهي تسهم في تحقيق استفادة المنشأة على نطاق واسع من استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويتكون نظام المعلومات الخاص بأهداف إعداد التقارير المالية التي تشمل نظام إعداد التقارير المالية من الإجراءات والسجلات التي أنشئت لمباشرة وتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير حول معاملات المنشأة (جمعة، 2009).

(3) الإشراف والتوجيه Monitoring: وهي الأنشطة المتعلقة بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف عناصر أو مكونات نظام الرقابة الداخلية للتحقق من فاعليتها وكفائتها (القباني، 2007).

مفهوم مخاطر الائتمان: في الواقع لا يوجد تعريف متفق عليه بين الدراسات السابقة لمفهوم مخاطر الائتمان، حيث عرفت مخاطر الائتمان على أنها المخاطر الناجمة عن التقلب في الفوائد المدينة، وتتمثل في عدم قدرة البنك على سداد الأقساط والفوائد في وقت الاستحقاق وبالشروط المتفق عليها مع الدائنين نتيجة عوامل داخلية وخارجية كحالات الركود الاقتصادي، والتغير في حركة الأسواق، وغياب السياسة الائتمانية الحكيمة وضعف إدارتها، وضعف سياسة التسعير والرقابة مما ينجم عنه الخسائر (العامري & الإمام، 2012). في حين عرف (كراسنة، 2006) مخاطر الائتمان بأنها خسائر مالية محتملة ناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد التي يتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله، وتعد القروض أهم مصادر الائتمان مما يؤدي إلى خسائر للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة.

أما (Schroeck, 2002) عرف مخاطر الائتمان بأنها المخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدول المدفوعات

أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

5. الضمانات Collateral: يقصد بالضمان مجموعة الأموال التي يضعها المقرض تحت تصرف البنك مقابل الحصول على القرض، وفي غالب الأحيان لا يمكن أن يمثل الضمان الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، وإنما الضمان وبصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض (عبدالله، 2011).

2. طاقة العميل أو قدرته على التسديد Capacity:

وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات، ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها البنك عند منح الائتمان.

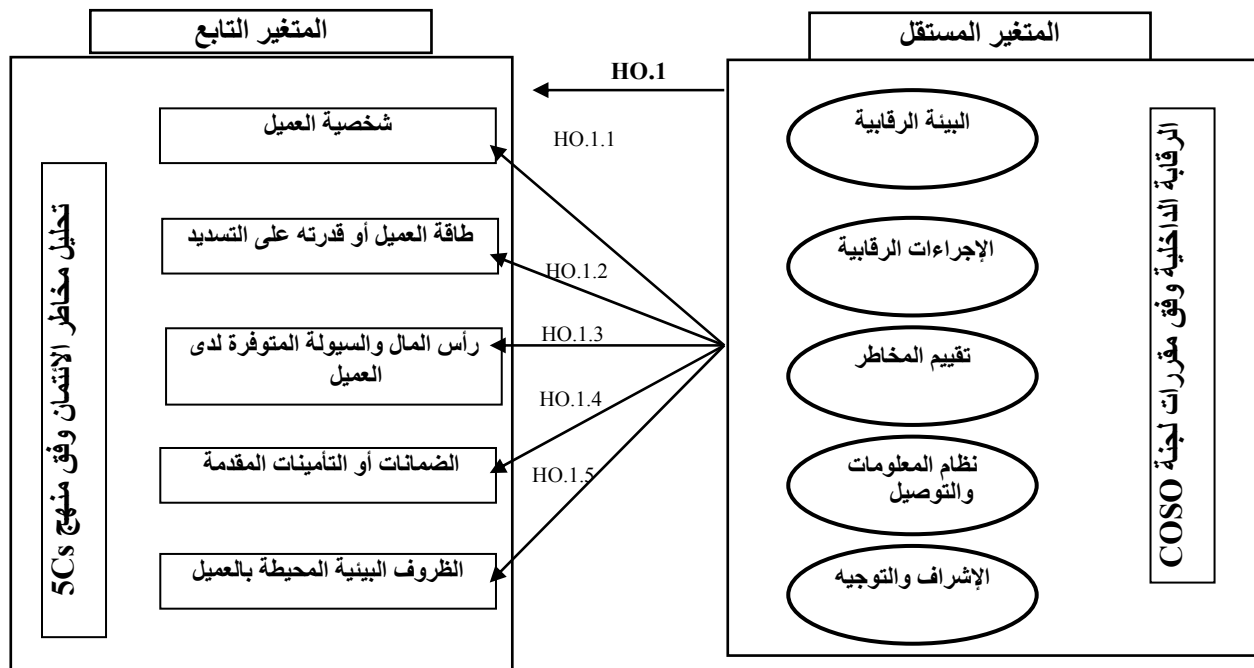
3. رأس المال Capital:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.

4. الظروف البيئية المحيطة بالعميل Conditions:

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط

أنموذج الدراسة:



والتوجيه) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية، ويتفرع عن هذا الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

HO1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للمقومات الرقابية الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الشخصية) في البنوك التجارية الأردنية.

فرضيات الدراسة: بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها وأنموذجها، يمكن صياغة فرضياتها على النحو التالي:

HO1: الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للمقومات الرقابية الداخلية بأبعادها مجتمعة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف

أثر نظم الرقابة الداخلية والمتمثلة ب (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) على استكشاف مخاطر الائتمان. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أبرزها، أن للنظام الرقابة الداخلية تأثير كبير على مخاطر الائتمان. أما دراسة (كحالة وأبو عفيفة، 2012) فقد هدفت إلى التعرف على مدى تأثير أنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركات طالبة الاقتراض في القرار الائتماني. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، وجود تأثير معنوي لأنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركات طالبة الاقتراض في القرارات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية.

كما ونلاحظ بأن هنالك مجموعة أخرى من الدراسات السابقة ركزت على أثر التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر كدراسة (Beasley, clune and Hermanson , 2006) ودراسة (The Institute of Internal Auditor,2010)، ودراسة (باسو،2013) ودراسة (المدهون، 2011) ودراسة (جمعة والبرغوثي، 2007) ودراسة (الصواف،2011)، حيث هدفت دراسة (Beasley, clune and Hermanson , 2006) إلى بيان تأثير إدارة المخاطر على مهام المدقق الداخلي، حيث تناولت بالتحليل ومناقشة دور إدارة المخاطر وتأثيرها على المدقق الداخلي والعوامل المؤثرة فيها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك تأثير لإدارة المخاطر على التدقيق الداخلي ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمؤسسة، مهام التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي تكون أكثر عرضة للتأثر بإدارة المخاطر من غيرها. في حين جاءت دراسة (The Institute of Internal Auditor,2010) إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، وجود دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وكذلك وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال. وسلطت

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (طاقة العميل أو قدرته على التسديد) في البنوك التجارية الأردنية.

H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (رأس المال) في البنوك التجارية الأردنية.

H01.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الضمانات أو التأمينات المقدمة) في البنوك التجارية الأردنية.

H01.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الظروف البيئية المحيطة بالعميل) في البنوك التجارية الأردنية.

الدراسات السابقة:

نلاحظ من خلال مراجعة الدراسات السابقة العربية والأجنبية الباحثة بموضوعي (الرقابة الداخلية ومخاطر الائتمان) أن مجموعة من هذه الدراسات قد ركزت على أثر الرقابة الداخلية في اكتشاف مخاطر الائتمان من أبرزها دراسة (Akwa-Sekyi & Gené, 2016)، ودراسة (Akwa-Sekyi & Gené, 2016) ودراسة (Sekyi & Gené, 2016) كحالة وأبو عفيفة، (2012)، حيث بحثت جميع هذه الدراسات في موضوع الرقابة الداخلية من خلال المتغيرات المستقلة التالية (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) من حيث أثرها في مخاطر الائتمان، حيث هدفت دراسة (Akwa-Sekyi & Gené, 2016) في بيان أثر نظم الرقابة الداخلية في استكشاف مخاطر الائتمان في البنوك الإسبانية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للنظم الرقابة الداخلية على مخاطر الائتمان وخاصة البيئة الرقابية وتقييم المخاطر والإجراءات الرقابية والإشراف والتوجيه. وفي المقابل هدفت دراسة (Akwa-Sekyi & Gené, 2016) والمطبقة على البنوك المدرجة في الاتحاد الأوروبي في بيان

الموظفين هي أهم ثلاثة ممارسات معروفة تنفذها المؤسسات المالية. وتعرضت دراسة كل من (Poole, 2008) و (Cecchetti, 2007) بالتوالي إلى العلاقة بين الأزمة المالية وأزمة السيولة عام 2007 والقرارات الائتمانية. وبينت الدراستان أعراض هذه الأزمة وآلياتها ونتائجها، وخلصت الدراستان إلى أن بذور هذه الأزمة نتجت وبشكل مباشر عن سوء إدارة مخاطر الائتمان، وأن البنوك العالمية تدفع حالياً ثمن استخدامها لسياسات غير حكيمة وغير متوازنة في منح قروض الائتمان. أما دراسة (Baure & Ryser, 2002) فقد هدفت إلى تحليل أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية وخلصت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة تشكلان أكثر أنواع المخاطر أثراً في أداء البنوك التجارية وخطراً عليها.

وفي المقابل ركزت المجموعة الأخيرة من الدراسات السابقة على الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) والمتمثل بمتغيراتها (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) كدراسة (Abdallah, et al., 2014) ودراسة (Al Sawalqa & Qtish, 2012) ودراسة (عوض، 2012)، حيث هدفت دراسة (Abdallah, et al., 2014) إلى التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ تقرير coso (بيئة الرقابة، وتحليل المخاطر، والأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، والمراقبة) في حال تطبيقه في الأردن- في تحسين الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها، إن التزام الشركات الصناعية في الأردن بمبدأ بيئة الرقابة الداخلية، الوارد ضمن معيار coso للرقابة الداخلية، يعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية فيها. أما دراسة (Al Sawalqa & Qtish, 2012) فقد هدفت لدراسة العلاقة بين بعض مكونات الرقابة (تقييم المخاطر وبيئة الرقابة ومراقبة الأنشطة) ومدى فاعلية برنامج التدقيق في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، إلى أن تقييم المخاطر لا تسهم إسهاماً كبيراً نحو برنامج التدقيق الفعال. من ناحية أخرى، فإن نتائج التحليل تشير إلى أن أنشطة بيئة الرقابة والسيطرة لا تسهم بشكل كبير نحو برنامج التدقيق

دراسة (باسو، 2013) إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف في الجزائر عامة وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة، مع تبيان أهمية وأهداف التدقيق الداخلي في البنوك. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها، وجود وعي لدي المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن دور المدقق الداخلي ليس تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يكمن في تقديم استشارات وتوصيات بشأن إدارة المخاطر. أما دراسة (المدهون، 2011) فقد هدفت إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة. في حين دراسة (جمعة والبرغوثي، 2007) هدفت إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية. أظهرت نتائج الدراسة أن المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية يقومون بدورهم في إدارة المخاطر. وجاءت دراسة (الصواف، 2011) لبيان أهمية ودور الرقابة والتدقيق الداخلي في حماية المصارف واستمراريتها وذلك من خلال تحديد تأثير الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية. أظهرت نتائج الدراسة أن مفهوم الرقابة الداخلية والتدقيق تخطى حماية النقدية والموجودات وضمان الدقة المحاسبية ليشمل جميع النواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق الأهداف، وتوصلت الدراسة أيضاً أن الرقابة الداخلية محكمة بمكوناتها ويتم تطبيقها في ضوء حجم المصرف وطبيعة عمله والمتطلبات التنظيمية والقانونية التي تتوفر فيه.

كما ركزت مجموعة أخرى من الدراسات السابقة على مخاطر الائتمان، كدراسة (Ho & Yusoff, 2009)، ودراسة (Poole, 2008) ودراسة (Cecchetti, 2007) ودراسة (Baure & Ryser, 2002)، حيث هدفت دراسة (Ho & Yusoff, 2009) إلى التحقيق في نمط إستراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية ومراقبة الممارسات التي تنفذها مؤسسات التمويل في ماليزيا. وقد وجدت هذه الدراسة أن تنوع خدمات الإقراض وتخفيف المخاطر وتدريب وتطوير

الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs في البنوك التجارية الأردنية، وهذا المنهج يقوم على تفسير الوضع الراهن أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق ومتكامل للظاهرة أو المشكلة، كما يقوم على الحقائق المرتبطة بها حيث لا يقتصر هذا المنهج على عملية وصف الظاهرة وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها، وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها.

مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنك، حيث اختار الباحث العينة القصدية (purposive sample) من مجتمع الدراسة والمتمثلة (المدراء، ورؤساء الأقسام والمدققين الداخليين، وموظفي الائتمان) في دائرة الرقابة، والبالغ عددهم (303) وهي العينة التي يتعمد أو يتقصد الباحث اختيار مفرداتها لامتلاكها بيانات مفيدة للدراسة، للخروج بنتائج أو مؤشرات يمكن تعميمها، حيث قام الباحث بتوزيع (240) استبانة، بالاعتماد على الجدول الذي وضعه كريجيسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1970)، لتحديد حجم العينة المناسب عند مستويات مختلفة بناء على حجم المجتمع الأصلي، وبافتراض أن هامش الخطأ المسموح به هو 5%، وتم استرداد (198) استبانة واستبعاد (4) استبيانات بسبب عدم اكتمال إجابة المبحوثين عليها، حيث بلغت الاستبيانات الخاضعة للتحليل (194) استبانة، وبالتالي فإن نسبة الاستبيانات المستخدمة في التحليل (80.8%) من مجموع الاستبيانات الموزعة.

أداة الدراسة: قام الباحث بتطوير استبانة كأداة للدراسة، حيث تم تطويرها بشكل يتناسب مع متغيرات الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تكونت الاستبانة من الأجزاء التالية:

أولاً: الأسئلة المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية).

ثانياً: الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة: الأسئلة المتعلقة بالمتغير المستقل (الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO) والأسئلة المتعلقة بالمتغير التابع (تحليل مخاطر الائتمان وفق

الفعال. هذه النتائج تعطي مؤشراً على أن الشركات الأردنية تقتدر إلى الخبرة اللازمة للتعامل مع الأدوات الحالية لتقييم الرقابة الداخلية. بينما دراسة (عوض، 2012) هدفت إلى التعرف على العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية (دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين)، وكان من أهم نتائج الدراسة: توفر بيئة رقابية لدى المصارف بدرجة لا ترتقي إلى المستوى المطلوب خاصة فيما يتعلق بالصلاحيات وتفويضها بما يناسب العمل المصرفي، كما أن إدارات المصارف تتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر المصرفية بصورة غير كافية، وإن إدارات المصارف تستخدم الأنشطة الرقابية بشكل غير فعال لمتابعة الأداء المالي والمحاسبي في المصرف.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية، حيث أن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية. لذلك ارتأى الباحث إبراز هذه المفاهيم وتقديمها للمدراء ورؤساء الأقسام والمدققين الداخليين، وموظفي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، علمهم يفيدون منها في ممارساتهم الإدارية وفي خططهم واستراتيجياتهم، خصوصاً وأنه لا توجد دراسات وأبحاث سابقة تناولت موضوع هذه الدراسة على وجه التحديد والخصوص.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

أولاً: أنها من الدراسات الأولى التي تبحث في أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية، وذلك في حدود ما تم التوصل إليه من دراسات سابقة، حيث لاحظ الباحث أن معظم الدراسات السابقة ربطت الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان بشكل عام.

ثانياً: تناولت هذه الدراسة قطاع البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية، وهو قطاع مهم في الاقتصاد الأردني.

منهجية الدراسة والبيانات

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، وذلك التعرف على أثر الرقابة

فقرة تقيس تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S وبيين الجدول (1) توزيع فقرات المقياس كما يلي:

منهج 5C'S), وقد تم صياغة أداة الدراسة على شكل استبانة تكونت صورتها النهائية من (60) فقرة مقسمة إلى: (30) فقرة تقيس أبعاد الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO, و(30)

الجدول رقم (1): توزيع فقرات الاستبانة التي تقيس المتغيرات وأبعادها

المتغير	الأبعاد	نوعه	الفقرات
الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO	البيئة الرقابية	مستقل	6 - 1
	الإجراءات الرقابية	مستقل	12-7
	تقييم المخاطر	مستقل	18-13
	نظام المعلومات والتوصيل	مستقل	24-19
	الإشراف والتوجيه	مستقل	30-25
المؤشر الكلي لفقرات الرقابة الداخلية			
تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S	شخصية العميل	تابع	36-31
	طاقة العميل أو قدرته على التسديد	تابع	42-37
	رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل	تابع	48-43
	الضمانات أو التأمينات المقدمة	تابع	54-49
	الظروف البيئية المحيطة بالعمل	تابع	60-55
	المؤشر الكلي لفقرات لتحليل مخاطر الائتمان		
المؤشر الكلي لفقرات أداة الدراسة			
60-1			

وقد أعتمد الباحث مقياس ليكرت الخماسي في الاستبانة لإعطاء مرونة أكثر لأفراد العينة في الاختيار حيث تراوحت قيمه بين (1-5) والموضح في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2): مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

وتم معالجة مقياس ليكرت وفقاً للمعادلة التالية: (Sekaran, 2010)

$$* طول الفئـة = \frac{\text{الحد الأعلى للبدل} - \text{الحد الأدنى للبدل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{(1-5)}{3} = 1.33$$

طول الفئـة + اقل وزن = 1+1.33 = 2.33 فتصبح درجة الاتفاق الأولى (1-2.33) وبمستوى متدنٍ وللانتقال للفئـة الثانية 2.33 + 1.33 = 3.66 فتصبح درجة الاتفاق الثانية (2.34-3.66) وبمستوى متوسط وللانتقال للفئـة الثالثة 3.66 + 1.33 = 5 فتصبح درجة الاتفاق الثالثة (3.67-5) وبمستوى مرتفع

وبناء على المعالجة تم تحديد الأهمية النسبية وفقاً للآتي: - درجة الموافقة أو الرضا المرتفعة: وتشمل الفقرات التي

حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (3.66).
 - درجة الموافقة أو الرضا المتوسطة: وتشمل مجموعة الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.34- 3.66).
 - درجة الموافقة أو الرضا المتدنية: وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (2.34).
اختبار ثبات أداة الدراسة: لقد تم التأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة، من خلال احتساب قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت قيمته أكبر من (0.60)، وكلما اقتربت القيمة من (1) واحد أي 100%، دل هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة (Sekaran,2010)، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (3)، نجد أن نتيجة ألفا كرونباخ الكلية كانت (91.22%)، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

الجدول رقم (3): معاملات الثبات لأداة الدراسة

عدد الفقرات	معامل الثبات Cronbach Alpha	الأبعاد	المتغير
6	%82.40	البيئة الرقابية	الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO
6	%71.36	الإجراءات الرقابية	
6	%88.32	تقييم المخاطر	
6	%78.85	نظام المعلومات والتوصيل	
6	%75.63	الإشراف والتوجيه	
30	%84.60		المؤشر الكلي لفقرات الرقابة الداخلية
6	%74.52	شخصية العميل	تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S
6	%86.03	طاقة العميل أو قدرته على التسديد	
6	%75.91	رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل	
6	%73.90	الضمانات أو التأمينات المقدمة	
6	%88.11	الظروف البيئية المحيطة بالعميل	
30	%86.65		المؤشر الكلي لفقرات لتحليل مخاطر الائتمان
60	%91.22		المؤشر الكلي لفقرات أداة الدراسة

بين الجدول أعلاه أن نسب معامل كرونباخ ألفا تراوحت بين 71.36% - 88.11% لجميع الأبعاد وهي قيم ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%.
اختبار التوزيع الطبيعي: تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات التي تم جمعها وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تم إجراء اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، والذي يستخدم لاختبار توزيع البيانات طبيعياً في حال كان عدد الحالات أكبر من (50)، ومن شروط التوزيع الطبيعي أن تكون قيمة الأهمية الإحصائية للبيانات أكبر من (0.05) وقيمة K-S أقل من (5) (Gujarati, 2003).

المؤشر الكلي لفقرات لتحليل مخاطر الائتمان

الجدول رقم (4): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	K-S	قيمة الأهمية الإحصائية
الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO	3.784	0.412	1.097	0.180
البيئة الرقابية	3.416	0.891	1.112	0.169
الإجراءات الرقابية	3.892	0.617	0.988	0.283
تقييم المخاطر	3.801	0.701	0.845	0.473
نظام المعلومات والتوصيل	3.856	0.626	1.028	0.241
الإشراف والتوجيه	3.957	0.481	0.908	0.382
تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S	3.544	0.454	0.865	0.442
شخصية العميل	3.763	0.484	1.330	0.058
طاقة العميل أو قدرته على التسديد	3.340	0.824	1.362	0.052
رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل	3.344	0.722	1.149	0.143
الضمانات أو التأمينات المقدمة	3.302	0.790	1.079	0.194
الظروف البيئية المحيطة بالعميل	3.971	0.570	1.064	0.208

النتائج ومناقشتها.

وصف خصائص عينة الدراسة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة من حيث النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، والمبينة في الجدول رقم (5).

بناءً على بيانات الاختبار الموضحة في الجدول رقم (4) والتي تشير إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً، حيث بلغت قيمة الأهمية الإحصائية لجميع الأبعاد قيم أكبر من 5% وقيم اختبار K-S لجميع الأبعاد أقل من (5).
الإحصاء الوصفي: تناول هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة، واستعراض خصائص عينة الدراسة، واستخلاص

الجدول رقم (5): وصف خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	119	61.3%
	أنثى	75	38.7%
	المجموع	194	100%
العمر	30 سنة فأقل	6	3.1%
	31-40 سنة	24	12.4%
	41-50 سنة	146	75.3%
	أكثر من 50 سنة	18	9.3%
	المجموع	194	100%
المؤهل العلمي	دبلوم	26	13.4%

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
	بكالوريوس	118	60.8%
	ماجستير	30	15.5%
	دكتوراه	20	10.3%
	المجموع	194	100%
الخبرة الوظيفية	1-5 سنوات	14	7.2%
	6-10 سنوات	118	60.8%
	11-15 سنة	42	21.6%
	أكثر من 15 سنة	20	10.3%
	المجموع	194	100%

يشير الجدول رقم (5) إلى ما يلي:

النوع الاجتماعي:

تبين وجود (119) موظف من الذكور وبنسبة (61.3%) في البنوك التجارية الأردنية وتحديداً قسم الرقابة الداخلية، كما أظهرت النتائج وجود (75) موظفة من الإناث وبنسبة (38.7%). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن البنوك التجارية الأردنية تميل إلى استقطاب الذكور للوظائف المختلفة، حيث نظراً لطبيعة عمل البنوك فإنها تحتاج إلى وجود الموظفين في معظم الأحيان، وفي بعضها وجودهم خارج أوقات الدوام الرسمي لضمان تكامل الخدمات التي تقدمها.

العمر:

نلاحظ أن (3.1%) من العينة نقل أعمارهم عن 30 سنة، و(12.4%) من العينة تتراوح أعمارهم بين (31-40 سنة) و(75.3%) من العينة تتراوح أعمارهم بين (41-50 سنة) و(9.3%) من العينة تزيد أعمارهم عن 50 سنة. وقد تفسر هذه النتيجة مدى اعتماد هذا القطاع على ذوي الكفاءة والخبرة من العنصر البشري كنتيجة للتوسع المتزايد والانتشار الدائم لنشاطاتها وفروعها المختلفة مما يضيف المصداقية على النتائج كون معظم الموظفين العاملين في البنوك التجارية هم من الفئة التي

المؤهل العلمي:

تتراوح أعمارهم بين (41-50) وبنسبة مئوية (75.3%) والذين قد يمتلكون خبرة عملية ومهنية جيدة للقيام بمهامهم والمتمثلة بالرقابة الداخلية وتحليل مخاطر الائتمان.

أن (13.4%) من العينة من حملة دبلوم، و(60.8%) من العينة من حملة بكالوريوس، و(15.5%) من العينة من حملة الماجستير، و(10.3%) من العينة من حملة الدكتوراه، مما يدل على أن النسبة الأكبر من العينة من حملة البكالوريوس. وتدل هذه النتيجة على أن البنوك التجارية الأردنية تركز أساساً على استقطاب الموظفين من حملة شهادات العليا (بكالوريوس، دراسات عليا) نظراً لطبيعة الوظائف في البنوك التجارية والتي تتميز بحساسيتها وحاجتها إلى وجود جودة في التعامل مع العملاء ومرونة في اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة، وهذا ما يفترض توفره لدى حملة المؤهلات الجامعية.

الخبرة الوظيفية:

نلاحظ أن (7.2%) من العينة تتراوح خبرتهم بين (1-5) سنوات، و(60.8%) من العينة تتراوح خبرتهم بين (6-10 سنوات)، و(21.6%) منها (11-15 سنة) والباقي أكثر من 15 سنة. وهذه النتائج تتوافق مع

النتائج المتعلقة بعمر الموظف، حيث نجد أن أقل نسبة هي لأصحاب الخبرات التي تتراوح بين 1-5 سنوات. وهذه النتيجة مؤشر على قدرة المستجيبين عينة الدراسة على الإجابة على تساؤلات الدراسة، ومما يزيد أيضا من موضوعية نتائج هذه الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها.

وصف وعرض متغيرات الدراسة:

يتعلق هذا الجزء من الدراسة بوصف وعرض متغيرات الدراسة، وقد تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية وقد كانت نتائج الوصف كالاتي:
أولا: مقومات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO:
يهدف هذا الجزء باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وبيان درجة الأهمية وترتيب الفقرات عند المتوسطات الحسابية لوصف اتجاهات عينة الدراسة نحو أبعاد مقومات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO.
البعد الأول: البيئة الرقابية.

يبين الجدول رقم (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على بعد البيئة الرقابية والذي تم قياسه اعتمادا على (6) فقرات.

الجدول رقم (6): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن بعد البيئة الرقابية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
1	يوجد فلسفة للإدارة بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة مسئولية كافة الأفراد في البنك.	3.175	1.143	متوسطة	6
2	تلتزم إدارة البنك بالعمل على تسليح العاملين بكافة أنواع الخبرات والمهارات	3.495	1.098	متوسطة	3
3	تحقق الإدارة نجاحات عالية في تطوير السياسات والعمليات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة الخدمات المقدمة للعملاء.	3.495	1.264	متوسطة	2
4	يحرص البنك على عقوبات مشددة وراذعة تفرض من قبل الإدارة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الأمانة والنزاهة في أداء المهام	3.608	0.939	متوسطة	1
5	هناك حرص على استقطاب الكفاءات وتنميتها والاحتفاظ بها، والاهتمام اللازم بمقاييس الأداء والحوافز والمكافآت لتنمية الشعور بالمسؤولية عن الأداء.	3.371	1.368	متوسطة	4
6	تطلع الإدارة كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة	3.351	1.447	متوسطة	5
المؤشر الكلي		3.416	0.891	متوسطة	

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطا حسابيا (3.416) وبنسبة (68.3%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة (5)، وانحراف معياري قدره (0.891)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (البيئة الرقابية) في البنوك التجارية الأردنية متوسط وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد تبين من النتائج في الجدول رقم

(6) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (4) "يحرص البنك على عقوبات مشددة وراذعة تفرض من قبل الإدارة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الأمانة والنزاهة في أداء المهام" حيث بلغ (3.608) بانحراف معياري مقداره (0.939) وبمستوى متوسط، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (1) "يوجد فلسفة

للإدارة بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة مسئولية كافة الأفراد في البنك". حيث بلغ (3.175) بانحراف معياري مقداره (1.143) وبمستوى متوسط. والرتيب لإجابات المبحوثين على بعد الإجراءات الرقابية والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

الجدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن بعد الإجراءات الرقابية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
7	تقوم الإدارة بتقييم أداء العاملين في دائرة الرقابة	3.371	1.383	متوسطة	6
8	يراعي البنك إجراءات الفصل بين المهام الوظيفية مثل التفويض، التشغيل، التسجيل، المراجعة.	3.918	0.848	مرتفعة	4
9	الإدارة تقوم بالفحص الدوري لوظائف الإجراءات الرقابية وتعديلها عند الحاجة	3.814	0.903	مرتفعة	5
10	يساعد الإشراف المحكم على ضمان انجاز الإجراءات الرقابية الداخلية، ويضمن توزيع المهام ومراجعتها بانسيابية وكما هو محدد له	4.124	0.779	مرتفعة	2
11	تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.155	0.793	مرتفعة	1
12	توجد رقابة فاعلة على الأداء المالي والمحاسبي في البنك	3.969	0.938	مرتفعة	3
المؤشر الكلي		3.892	0.617	مرتفعة	

(0.793) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (7) "تقوم الإدارة بتقييم أداء العاملين في دائرة الرقابة" حيث بلغ (3.371) بانحراف معياري مقداره (1.383) وبمستوى متوسط.

البعد الثالث: تقييم المخاطر.

يبين الجدول رقم (8) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على بعد تقييم المخاطر والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.892) ونسبة (77.8%) من مساحة المقياس الكلي وبالغة (5)، وبانحراف معياري قدره (0.617)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (الإجراءات الرقابية) في البنوك التجارية الأردنية مرتفع وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (7) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (11) "تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية" حيث بلغ (4.155) بانحراف معياري مقداره

الجدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن بعد تقييم المخاطر

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
13	هنالك فريق لدراسة كافة العمليات التشغيلية وأنشطة المنشأة المتعلقة بأهدافها وذلك للتعرف على المخاطر المرتبطة	3.701	0.841	مرتفعة	4
14	مشاركة المدقق الداخلي في دورات تدريبية يساعده على إدراك مخاطر قرارات منح الائتمان واختيار طرق بديلة للتعامل معها	3.577	0.920	متوسطة	5
15	لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير محسوبة	3.516	0.988	متوسطة	6
16	تقوم الإدارة بمراجعة دورية لمدى ملائمة إستراتيجية البنك مع المخاطر التي يواجهها.	4	0.852	مرتفعة	2
17	يقوم البنك بالتنبؤ بمخاطر أي خدمة جديدة ينوي البنك القيام بها لوضع إجراءات رقابية كفيلة للحد منها	4	0.852	مرتفعة	3
18	تعمل الرقابة الداخلية على ضبط مستويات المخاطر في البنك	4.010	0.833	مرتفعة	1
المؤشر الكلي		3.801	0.701	مرتفعة	

(0.833) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (15) "لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر غير محسوبة" حيث بلغ (3.516) بانحراف معياري مقداره (0.988) وبمستوى متوسط.

البعد الرابع: نظام المعلومات والتوصيل.

يبين الجدول رقم (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على بعد نظام المعلومات والتوصيل والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.801) ونسبة (76%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة (5)، وبانحراف معياري قدره (0.701)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (تقييم المخاطر) في البنوك التجارية الأردنية مرتفع وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (8) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (18) "تعمل الرقابة الداخلية على ضبط مستويات المخاطر في البنك" حيث بلغ (4.010) بانحراف معياري مقداره

الجدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن بعد نظام المعلومات والتوصيل

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
19	يتبع البنك رقابة داخلية وأنظمة متطورة من شأنها التأثير على قرار منح الائتمان	3.722	0.974	مرتفعة	4
20	تتوفر أنظمة معلومات مالية وإدارية داخل البنك تساهم في تحسين أداء الرقابة الداخلية	4.247	0.676	مرتفعة	1
21	توفر الإدارة المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للأشخاص المعنيين في دائرة الرقابة لتمكينهم من تحمل مسؤولياتهم في البنك	4.103	0.893	مرتفعة	2

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
22	تتأكد الإدارة من وضوح الصلاحيات والمسئوليات من خلال نظام اتصال فعال في قسم الرقابة الداخلية	4.052	0.844	مرتفعة	3
23	يقوم المدقق الداخلي وموظفي قسم الرقابة بالتأكد من أن الإدارة لديها نظام معلومات كاف لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في البنك.	3.629	0.969	متوسطة	5
24	يوجد اتصال مباشر بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة يساعد على إدراك مخاطر قرارات منح الائتمان	3.381	0.992	متوسطة	6
المؤشر الكلي		3.856	0.626	مرتفعة	

بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (24) "يوجد اتصال مباشر بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة يساعد على إدراك مخاطر قرارات منح الائتمان" حيث بلغ (3.381) بانحراف معياري مقداره (0.992) وبمستوى متوسط.

البعد الخامس: الإشراف والتوجيه.

يبين الجدول رقم (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على بعد الإشراف والتوجيه والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.856) ونسبة (77.1%) من مساحة المقياس الكلي وباللغة (5)، وبانحراف معياري قدره (0.626)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (نظام المعلومات والتوصيل) في البنوك التجارية الأردنية مرتفع وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (9) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (20) "تتوفر أنظمة معلومات مالية وإدارية داخل البنك تساهم في تحسين أداء الرقابة الداخلية" حيث بلغ (4.247) بانحراف معياري مقداره (0.676) وبمستوى مرتفع.

الجدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن بعد الإشراف والتوجيه

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
25	توجد متابعة وتقييم دوري وشامل للأداء في البنك	3.928	0.765	مرتفعة	4
26	تقوم دائرة الرقابة بمتابعة تطبيق مختلف الجوانب الرقابية للتحقق من أنها تعمل حسب ما خطط له	3.773	0.833	مرتفعة	5
27	تساهم استقلالية المدقق الداخلي عن الإدارة التنفيذية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	4.134	0.757	مرتفعة	2
28	يتمتع العاملون في مجال التدقيق الداخلي ورقابة المخاطر بكامل الصلاحيات للوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال البنك.	4.010	0.795	مرتفعة	3
29	تقوم الإدارة بالاستجابة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين الداخليين لتقوية نظام الرقابة الداخلية في البنك	4.134	0.797	مرتفعة	1

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
30	يساهم قسم الرقابة الداخلية بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي	3.763	0.811	مرتفعة	6
المؤشر الكلي		3.957	0.481	مرتفعة	

أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي" حيث بلغ (3.763) بانحراف معياري مقداره (0.811) وبمستوى مرتفع.

ثانياً: تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5C'S:

يهدف هذا الجزء باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وبيان درجة الأهمية وترتيب الفقرات عند المتوسطات الحسابية لوصف اتجاهات عينة الدراسة نحو أبعاد تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs:

المجال الأول: شخصية العميل.

يبين الجدول رقم (11) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على مجال شخصية العميل والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.957) ونسبة (79.1%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة (5)، وبانحراف معياري قدره (0.481)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (الإشراف والتوجيه) في البنوك التجارية الأردنية مرتفع وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (10) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (29) "تقوم الإدارة بالاستجابة للتوصيات الداخلية والخارجية المعدة بواسطة المدققين الداخليين لتقوية نظام الرقابة الداخلية في البنك" حيث بلغ (4.134) بانحراف معياري مقداره (0.797) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (30) "يساهم قسم الرقابة الداخلية بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد

الجدول رقم (11) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن شخصية العميل

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
31	يتم مراجعة الوضع الائتماني للعميل قبل التعامل معه	3.763	0.731	مرتفعة	5
32	يقوم البنك بقياس سمعة العميل من خلال المقابلة الشخصية	3.825	0.789	مرتفعة	3
33	تعد شخصية العميل الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك	3.876	0.805	مرتفعة	2
34	يقوم البنك بطلب مستندات من العميل تبين سلامة وضعه المالي وعدم حصول العميل على دعاوي قضائية	4.144	0.788	مرتفعة	1
35	تؤثر العلاقات الشخصية القائمة بين إدارة الائتمان والمتعامل على منحه التسهيلات الائتمانية بدون أي ضمانات	3.794	0.954	مرتفعة	4
36	يهتم البنك في التعرف على ثقافة العميل ومركزه الوظيفي والعمر وغيرها من العوامل الشخصية عند منح الائتمان	3.175	1.124	متوسطة	6
المؤشر الكلي		3.762	0.484	مرتفعة	

(0.788) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (36) "يهتم البنك في التعرف على ثقافة العميل ومركزه الوظيفي والعمر وغيرها من العوامل الشخصية عند منح الائتمان" حيث بلغ (3.175) بانحراف معياري مقداره (1.124) وبمستوى متوسط.

المجال الثاني: طاقة العميل أو قدرته على التسديد.

يبين الجدول رقم (12) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على مجال طاقة العميل أو قدرته على التسديد والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.762) ونسبة (75.2%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة (5)، وبانحراف معياري قدره (0.484)، وهو ما يشير إلى أن مستوى التركيز على (شخصية العميل) في البنوك التجارية الأردنية مرتفع وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (11) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (34) "يقوم البنك بطلب مستندات من العميل تبين سلامة وضعه المالي وعدم حصول العميل على دعاوي قضائية" حيث بلغ (4.144) بانحراف معياري مقداره

الجدول رقم (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن طاقة العميل

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
37	يقوم البنك بتحديد قدرة العميل الحالية والمستقبلية على التسديد	3.330	1.131	متوسطة	4
38	يقوم البنك بدراسة تفاصيل المركز المالي للعميل المقترض قبل منحه التسهيلات الائتمانية	3.526	0.956	متوسطة	1
39	يهتم البنك بدراسة مدى احتمالية تحقيق المتعامل للأرباح المتوقعة	3.330	0.919	متوسطة	3
40	يقوم البنك بالتأكد من أن العميل طالب الائتمان غير مثقل بالالتزامات اتجاه البنوك الأخرى واتجاه الأشخاص الآخرين	3.361	1.135	متوسطة	2
41	لا يمنح البنك العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة إلا بعد التأكد من مدى أهليته للاقتراض تجنباً لمخاطر الائتمان	3.237	1.141	متوسطة	6
42	يقوم البنك بدراسة وتحليل الموازنة التقديرية للعميل قبل منحه للائتمان	3.258	1.136	متوسطة	5
المؤشر الكلي		3.340	0.824	متوسطة	

العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة إلا بعد التأكد من مدى أهليته للاقتراض تجنباً لمخاطر الائتمان" حيث بلغ (3.237) بانحراف معياري مقداره (1.141) وبمستوى متوسط.

المجال الثالث: رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل.

يبين الجدول رقم (13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على مجال رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.340) ونسبة (66.8%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة (5)، وبانحراف معياري قدره (0.824)، وهو ما يشير إلى أن مستوى التركيز على (طاقة العميل أو قدرته على التسديد) في البنوك التجارية الأردنية متوسط وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (12) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (38) "يقوم البنك بدراسة تفاصيل المركز المالي للعميل المقترض قبل منحه التسهيلات الائتمانية" حيث بلغ (3.526) بانحراف معياري مقداره (0.956) وبمستوى متوسط، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (41) "لا يمنح البنك

الجدول رقم (13) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
43	يقوم البنك بالتأكد من كفاية مصادر العميل لسداد التزاماته	3.124	1.118	متوسطة	6
44	يقوم البنك بالاعتماد على السيولة المتوفرة لدى العميل وقياس مدى قدرة العميل على الاستمرار لمزاولة نشاطه	3.474	0.988	متوسطة	3
45	يقوم البنك بتحليل القوائم المالية للعميل وذلك قبل منحه الائتمان	3.670	0.872	مرتفعة	1
46	تقوم إدارة الائتمان في البنك بزيارة المتعامل في مركز عمله للكشف على مؤسسته التجارية وموجوداته	3.134	1.393	متوسطة	5
47	يعتبر البنك رأس مال المتعامل المرتفع عاملاً مشجعاً على منح المتعامل التسهيلات المطلوبة	3.175	0.987	متوسطة	4
48	يوازن البنك عند منحه الائتمان للعميل بين توفر السيولة لديه وقدرته على تحقيق الأرباح	3.485	0.999	متوسطة	2
المؤشر الكلي		3.344	0.722	متوسطة	

مرتفع، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (43) "يقوم البنك بالتأكد من كفاية مصادر العميل لسداد التزاماته" حيث بلغ (3.124) بانحراف معياري مقداره (1.118) وبمستوى متوسط.

المجال الرابع: الضمانات أو التأمينات المقدمة.

يبين الجدول رقم (14) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات الباحثين على مجال الضمانات أو التأمينات المقدمة والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.344) وبنسبة (66.8%) من مساحة المقياس الكلي وبالغلة (5)، وبانحراف معياري قدره (0.722)، وهو ما يشير إلى أن مستوى التركيز على (رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل) في البنوك التجارية الأردنية متوسط وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (13) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (45) "يقوم البنك بتحليل القوائم المالية للعميل وذلك قبل منحه الائتمان" حيث بلغ (3.670) بانحراف معياري مقداره (0.872) وبمستوى

الجدول رقم (14) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن الضمانات أو التأمينات المقدمة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
49	يقوم البنك بالاعتماد على الرهن والضمانات بتحديد سقف الائتمان الممنوح	3.433	1.027	متوسطة	2
50	يتأكد البنك من القدرة والضمانات المقدمة من العميل في تغطية كافة التزامات العميل	3.155	1.081	متوسطة	5
51	يتشدد البنك في طلب الضمانات عند منحه للتسهيلات الائتمانية حتى من المتعاملين الموثوق بهم	3.268	1.385	متوسطة	4

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
52	يقوم البنك بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميل للتأكد من سلامتها للحصول على التسهيلات الائتمانية	3.278	1.294	متوسطة	3
53	يطلب البنك من العميل إحضار جميع الوثائق التي تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان	3.155	1.216	متوسطة	6
54	يقوم البنك بإعداد نسب ائتمانية تحليلية للرهن والضمانات المقدمة من العميل	3.526	1.162	متوسطة	1
المؤشر الكلي		3.302	0.790	متوسطة	

متوسط، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (53) "يطلب البنك من العميل إحضار جميع الوثائق التي تساعد في اتخاذ قرار منح الائتمان" حيث بلغ (3.155) بانحراف معياري مقداره (1.216) وبمستوى متوسط.

المجال الخامس: الظروف البيئية المحيطة بالعميل.

يبين الجدول رقم (15) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على مجال الظروف المحيطة بالعميل والذي تم قياسه اعتماداً على (6) فقرات.

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.302) وبنسبة (66%) من مساحة المقياس الكلي وباللغة (5)، وبانحراف معياري قدره (0.790)، وهو ما يشير إلى أن مستوى التركيز على (الضمانات أو التأمينات المقدمة) في البنوك التجارية الأردنية متوسط وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (14) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (54) "يقوم البنك بإعداد نسب ائتمانية تحليلية للرهن والضمانات المقدمة من العميل" حيث بلغ (3.526) بانحراف معياري مقداره (1.162) وبمستوى

الجدول رقم (15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن الظروف البيئية المحيطة بالعميل

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
55	يعتمد البنك على دراسة الجدوى للحالة الاقتصادية للعميل	3.866	0.670	مرتفعة	6
56	يقوم البنك بإعداد مؤشرات ونسب مالية تساعد بالحكم على أداء العميل	3.949	0.711	مرتفعة	4
57	يقوم البنك بعمل مقياس لقدرة العميل على الاستمرارية في مزاولته النشاط	3.918	0.771	مرتفعة	5
58	يقوم البنك بدراسة الأوضاع الاقتصادية القائمة والمستقبلية والتي تؤثر على نشاط العميل عند منحه التسهيلات الائتمانية	3.959	0.787	مرتفعة	3
59	يقوم البنك بدراسة النظام الداخلي، الحصة السوقية، سياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية للعميل عند منحه التسهيلات الائتمانية	4.155	0.599	مرتفعة	1
60	يحدد البنك حجم التسهيلات المنوي منحها للعميل على ضوء الوضع الاقتصادي العام السائد في البلاد ومدى الاستقرار الأمني	3.979	0.762	مرتفعة	2
المؤشر الكلي		3.971	0.570	مرتفعة	

ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة التي تهتم بتحديد أثر المتغير المستقل (الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO) بأبعادها (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) والمتغير التابع (تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs) بمجالاتها (الشخصية، طاقة العميل، رأس المال، الضمانات، الظروف المحيطة بالعمل) فإن الوسائل الأقرب ملائمة لتحديد ذلك الأثر وسائل الإحصاء المعلمي (Parametric) كونها الأكثر ملائمة لطبيعة البيانات، وان استخدامها يستلزم الإيفاء بعدم وجود ارتباط عالٍ وتداخل خطي Multi co linearity بين المتغيرات المستقلة.

وللتأكد من توافر الشرط المذكور، قام الباحث باستخراج (معامل تضخم التباين VIF) و(التباين المسموح به Tolerance) وبعد إجراء المعالجة الإحصائية، يشير الجدول رقم (16) إلى أن معامل التباين المسموح به للمتغيرات المستقلة كان أقل من (1) وأكبر من (0.01) كما كانت قيم معامل تضخم التباين أقل من (10) حيث يعد ذلك مؤشراً إلى عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وهذا يدل على قبول القيم وأنها مناسبة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد وبالتالي اختبار فرضيات الدراسة.

يشير الجدول إلى أن هذا البعد حقق وسطاً حسابياً (3.971) ونسبة (79.4%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة (5)، وبانحراف معياري قدره (0.570)، وهو ما يشير إلى أن مستوى التركيز على (الظروف البيئية المحيطة بالعمل) في البنوك التجارية الأردنية مرتفع وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (15) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (59) "يقوم البنك بدراسة النظام الداخلي، الحصة السوقية، سياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية للعميل عند منحه التسهيلات الائتمانية" حيث بلغ (4.155) بانحراف معياري مقداره (0.599) وبمستوى مرتفع، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (55) "يعتمد البنك على دراسة الجودي للحالة الاقتصادية للعميل" حيث بلغ (3.866) بانحراف معياري مقداره (0.670) وبمستوى مرتفع.

اختبار فرضيات الدراسة:

يتعلق هذا الجزء من الدراسة باختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وذلك من أجل تحديد علاقات الأثر وصولاً إلى تقديم النتائج وتوضيح سلوك العلاقات ما بين متغيرات الدراسة، وقد تم اعتماد مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كقاعدة لرفض أو قبول الفرضيات، بمعنى إذا كانت قيمة α تساوي أو أقل من 5% فإننا نرفض الفرضية العدمية، وإذا كانت أعلى من 5% فإننا نقبل الفرضية العدمية.

الجدول رقم (16): نتائج لاختبار قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

VIF (معامل تضخم التباين)	Tolerance (التباين المسموح به)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
1.513	0.661	البيئة الرقابية
2.198	0.455	الإجراءات الرقابية
3.161	3.16	تقييم المخاطر
1.421	0.704	نظام المعلومات والتوصيل
2.831	0.353	الإشراف والتوجيه

الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) ومتغير تابع واحد يمثل (تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs) في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

يمثل الجدول رقم (17) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية وتمثل بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة (البيئة

الجدول رقم (17): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO على تحليل

مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
*0.00	8.710	0.493	البيئة الرقابية
0.425	0.799	0.054	الإجراءات الرقابية
0.429	0.793	0.065	تقييم المخاطر
*0.00	6.131	0.336	نظام المعلومات والتوصيل
*0.014	2.488	0.192	الإشراف والتوجيه
		0.776	قيمة (R)
		0.603	قيمة (R ²)
		0.592	قيمة (R ^{Adj})
		57.020	قيمة (F) المحسوبة
		*0.00	مستوى الدلالة (sig)
		رفض	نتيجة الفرضية العدمية

*معنوية عند مستوى معنوية $0.05 \geq$

قيم (Beta) وقيم (T) عند مستوى معنوية أكبر (0.05) والموضحة في الجدول (17).

وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية، حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابية الداخلية بأبعادها مجتمع (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

يمثل الجدول رقم (18) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية وتمثل بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) ومتغير تابع واحد يمثل (الشخصية) في البنوك التجارية الأردنية.

حيث تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (F) المحسوبة) والبالغة (57.020) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضاً معنوية هذا النموذج. وتشير قيمة (R²) والبالغة (0.603) إلى أن الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO قد فسرت ما نسبته (60.3%) من التغير الحاصل في تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs في البنوك التجارية الأردنية وتعتبر العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة (R) = 77.6%.

ويظهر من نتائج التحليل الجزئي لهذه الفرضية أن كل من بعد (البيئة الرقابية)، (نظام المعلومات والتوصيل)، (الإشراف والتوجيه) قد حققوا إسهاماً بالتأثير في تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs، والذي يظهر من خلال قيم (Beta) والبالغة (0.493)، (0.336)، (0.192) وقيمة (T) والبالغة (8.710)، (6.131)، (2.488) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بينما باقي الأبعاد لم تحقق إسهاماً بالتأثير والذي يظهر من خلال

معنوية هذا النموذج. وتشير قيمة (R^2) والبالغة (0.448) إلى أن الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO قد فسرت ما نسبته (44.8%) من التغير الحاصل في تحليل مخاطر الائتمان (الشخصية) في البنوك التجارية الأردنية وتعتبر العلاقة قوية بين المتغيران كون قيمة (R) = 66.9%.

ويظهر من نتائج التحليل الجزئي لهذه الفرضية أن كل من بعد (تقييم المخاطر)، (الإشراف والتوجيه)، (نظام المعلومات والتوصيل)، (الإجراءات الرقابية) قد حققوا إسهاماً بالتأثير في تحليل مخاطر الائتمان (الشخصية)، والذي يظهر من خلال قيم ($Beta$) والبالغة (0.267)، (0.214)، (0.193)، (0.199) على التوالي وقيمة (T) والبالغة (2.767)، (2.346)، (2.995)، (2.477) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بينما بعد البيئة الرقابية لم يحقق إسهاماً بالتأثير والذي يظهر من خلال قيم ($Beta$) وقيم (T) عند مستوى معنوية أكبر (0.05) والموضحة في الجدول (18).

وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية، حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الشخصية) في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

يمثل الجدول رقم (19) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية وتمثل بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) ومتغير تابع واحد يمثل (طاقة العمل أو قدرته على التسديد) في البنوك التجارية الأردنية.

الجدول رقم (18): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO على تحليل مخاطر الائتمان (الشخصية)

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
0.072	1.808	0.121	البيئة الرقابية
*0.014	2.477	0.199	الإجراءات الرقابية
*0.006	2.767	0.267	تقييم المخاطر
*0.003	2.995	0.193	نظام المعلومات والتوصيل
*0.020	2.346	0.214	الإشراف والتوجيه
		0.669	قيمة (R)
		0.448	قيمة (R^2)
		0.433	قيمة (R^{Adj})
		30.524	قيمة (F) المحسوبة
		*0.00	مستوى الدلالة (sig)
		رفض	نتيجة الفرضية العدمية

*معنوية عند مستوى معنوية ≥ 0.05

حيث تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الائتمان (الشخصية) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (F المحسوبة) والبالغة (30.524) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضاً

الجدول رقم (19): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO على تحليل مخاطر الائتمان (طاقة العمل أو قدرته على التسديد)

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
*0.00	9.086	0.532	البيئة الرقابية
0.239	-1.182	-0.083	الإجراءات الرقابية
0.434	0.783	0.066	تقييم المخاطر
*0.00	6.364	0.361	نظام المعلومات والتوصيل

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
0.806	0.246	0.020	الإشراف والتوجيه
		0.758	قيمة (R)
		0.574	قيمة (R ²)
		0.563	قيمة (R ^{Adj})
		50.739	قيمة (F) المحسوبة
		*0.00	مستوى الدلالة (sig)
		رفض	نتيجة الفرضية العدمية

*معنوية عند مستوى معنوية $0.05 \geq$

على التوالي وقيمة (T) والبالغة (9.086)، (6.364)، عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بينما باقي الأبعاد لم تحقق إسهام بالتأثير والذي يظهر من خلال قيم (Beta) وقيم (T) عند مستوى معنوية أكبر (0.05) والموضحة في الجدول (19).

وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية، حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (طاقة العميل أو قدرته على التسديد) في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

يمثل الجدول رقم (20) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية وتمثل بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) ومتغير تابع واحد يمثل (رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل) في البنوك التجارية الأردنية.

حيث تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الائتمان (طاقة العميل أو قدرته على التسديد) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (F) المحسوبة) والبالغة (50.739) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضا معنوية هذا النموذج. وتشير قيمة (R²) والبالغة (0.574) إلى أن الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO قد فسرت ما نسبته (57.4%) من التغير الحاصل في تحليل مخاطر الائتمان (طاقة العميل أو قدرته على التسديد) في البنوك التجارية الأردنية وتعتبر العلاقة قوية بين المتغيران كون قيمة (R) = 75.8%.

ويظهر من نتائج التحليل الجزئي لهذه الفرضية أن كل من بعد (البيئة الرقابية)، (نظام المعلومات والتوصيل)، قد حققوا إسهام بالتأثير في تحليل مخاطر الائتمان (طاقة العميل أو قدرته على التسديد)، والذي يظهر من خلال قيم (Beta) والبالغة (0.532)، (0.361)،

الجدول رقم (20): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الرقابة الداخلية وفق

مقررات COSO على تحليل مخاطر الائتمان (رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل)

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
*0.00	8.519	0.526	البيئة الرقابية
0.312	1.013	0.075	الإجراءات الرقابية
0.628	-0.486	-0.043	تقييم المخاطر
*0.00	4.700	0.281	نظام المعلومات والتوصيل
0.915	0.107	0.009	الإشراف والتوجيه

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
		0.726	قيمة (R)
		0.527	قيمة (R ²)
		0.514	قيمة (R ^{Adj})
		41.824	قيمة (F) المحسوبة
		*0.00	مستوى الدلالة (sig)
		رفض	نتيجة الفرضية العدمية

*معنوية عند مستوى معنوية ≥ 0.05

(4.700)، عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بينما باقي الأبعاد لم تحقق إسهام بالتأثير والذي يظهر من خلال قيم (Beta) وقيم (T) عند مستوى معنوية أكبر (0.05) والموضحة في الجدول (20). وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية، حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل) في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

يمثل الجدول رقم (21) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية وتمثل بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) ومتغير تابع واحد يمثل (الضمانات أو التأمينات المقدمة) في البنوك التجارية الأردنية.

حيث تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الائتمان (رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (F المحسوبة) والبالغة (41.824) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضاً معنوية هذا النموذج. وتشير قيمة (R²) والبالغة (0.527) إلى أن الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO قد فسرت ما نسبته (52.7%) من التغير الحاصل في تحليل مخاطر الائتمان (رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل) في البنوك التجارية الأردنية وتعتبر العلاقة قوية بين المتغيران كون قيمة (R) = 72.6%. ويظهر من نتائج التحليل الجزئي لهذه الفرضية أن كل من بعد (البيئة الرقابية)، (نظام المعلومات والتوصيل)، قد حققوا إسهاماً بالتأثير في تحليل مخاطر الائتمان (رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل)، والذي يظهر من خلال قيم (Beta) والبالغة (0.526)، (0.281)، على التوالي وقيمة (T) والبالغة (8.519).

الجدول رقم (21): نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO على تحليل مخاطر الائتمان (الضمانات أو التأمينات المقدمة)

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
*0.00	4.092	0.423	البيئة الرقابية
0.140	-1.490	-0.185	الإجراءات الرقابية
0.080	-1.771	-0.264	تقييم المخاطر
0.157	1.428	0.143	نظام المعلومات والتوصيل
*0.010	2.649	0.374	الإشراف والتوجيه

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
		0.599	قيمة (R)
		0.358	قيمة (R ²)
		0.341	قيمة (R ^{Adj})
		20.989	قيمة (F) المحسوبة
		*0.00	مستوى الدلالة (sig)
		رفض	نتيجة الفرضية العدمية

*معنوية عند مستوى معنوية $0.05 \geq$

($\alpha \leq 0.05$)، بينما باقي الأبعاد لم تحقق إسهام بالتأثير والذي يظهر من خلال قيم (Beta) وقيم (T) عند مستوى معنوية أكبر (0.05) والموضحة في الجدول (21).

وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية، حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الضمانات أو التأمينات المقدمة) في البنوك التجارية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

يمثل الجدول رقم (22) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية وتمثل بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) ومتغير تابع واحد يمثل (الظروف البيئية المحيطة بالعميل) في البنوك التجارية الأردنية.

حيث تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الائتمان (الضمانات أو التأمينات المقدمة) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (F المحسوبة) والبالغة (20.989) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضاً معنوية هذا النموذج. وتشير قيمة (R²) والبالغة (0.358) إلى أن الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO قد فسرت ما نسبته (35.8%) من التغير الحاصل في تحليل مخاطر الائتمان (الضمانات أو التأمينات المقدمة) في البنوك التجارية الأردنية وتعتبر العلاقة متوسطة بين المتغيران كون قيمة (R) = 59.9%.

ويظهر من نتائج التحليل الجزئي لهذه الفرضية أن كل من بعد (البيئة الرقابية)، (الإشراف والتوجيه)، قد حققوا إسهام بالتأثير في تحليل مخاطر الائتمان (الضمانات أو التأمينات المقدمة)، والذي يظهر من خلال قيم (Beta) والبالغة (0.423)، (0.374)، على التوالي وقيمة (T) والبالغة (4.092)، (2.649)، عند مستوى

الجدول رقم (22) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO على تحليل مخاطر الائتمان (الظروف البيئية المحيطة بالعميل)

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
0.094	-1.690	-0.160	البيئة الرقابية
*0.005	2.891	0.330	الإجراءات الرقابية
*0.011	2.612	0.358	تقييم المخاطر
0.285	1.076	0.099	نظام المعلومات والتوصيل
0.837	0.206	0.027	الإشراف والتوجيه

مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (Beta)	الرقابة الداخلية وفق مقررات COSO
		0.678	قيمة (R)
		0.460	قيمة (R ²)
		0.445	قيمة (R ^{Adj})
		31.965	قيمة (F) المحسوبة
		*0.00	مستوى الدلالة (sig)
		رفض	نتيجة الفرضية العدمية

*معنوية عند مستوى معنوية ≥ 0.05

في البنوك التجارية الأردنية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

من خلال تحليل البيانات، وبالاعتماد على نتائج اختبار الفرضيات، فقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها (البيئة الرقابية، الإجراءات الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات والتوصيل، الإشراف والتوجيه) على تحليل مخاطر الائتمان وفق منهج 5Cs في البنوك التجارية الأردنية. وهذه النتيجة متماثلة مع دراسة (Akwaa-Sekyi & Gené, 2016) ودراسة (جمعة والبرغوثي، 2007) ودراسة (كحاله وأبو عفيفة، 2012). في حين هذه النتيجة غير متماثلة مع دراسة (عوض، 2012). كما أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الشخصية) في البنوك التجارية الأردنية. وأشارت النتائج أيضاً بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (طاقة العميل أو قدرته على التسديد) في البنوك التجارية الأردنية. كما بينت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل) في البنوك التجارية الأردنية. وأظهرت الدراسة أيضاً إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

حيث تشير النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO على تحليل مخاطر الائتمان (الظروف البيئية المحيطة بالعميل) في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (F المحسوبة) والبالغة (31.965) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضاً معنوية هذا النموذج. وتشير قيمة (R²) والبالغة (0.460) إلى أن الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO قد فسرت ما نسبته (46%) من التغير الحاصل في تحليل مخاطر الائتمان (الظروف البيئية المحيطة بالعميل) في البنوك التجارية الأردنية وتعتبر العلاقة قوية بين المتغيران كون قيمة (R) = 67.8%.

ويظهر من نتائج التحليل الجزئي لهذه الفرضية أن كل من بعد (تقييم المخاطر)، (الإجراءات الرقابية)، قد حققوا إسهاماً بالتأثير في تحليل مخاطر الائتمان (الظروف البيئية المحيطة بالعميل)، والذي يظهر من خلال قيم (Beta) والبالغة (0.358)، (0.330)، على التوالي وقيمة (T) والبالغة (2.612)، (2.891)، عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، بينما باقي الأبعاد لم تحقق إسهاماً بالتأثير والذي يظهر من خلال قيم (Beta) وقيم (T) عند مستوى معنوية أكبر (0.05) والموضحة في الجدول (22).

وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية، حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الظروف البيئية المحيطة بالعميل)

2. ضرورة الاهتمام بكفاءة الأفراد العاملين ضمن أجهزة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مما يؤدي إلى تحسين بيئة الرقابة الداخلية.
3. ضرورة قيام الإدارات في البنوك التجارية الأردنية بإطلاع كافة الموظفين لديها على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.
4. العناية بتحسين أنشطة الرقابة من خلال الاهتمام بتقييم أداء العاملين في دائرة الرقابة مما يمكنهم من أداء وظائفهم بكفاءة ومسؤولية.
5. ضرورة المراقبة والتقييم المستمر لأنظمة الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي وصيانة هذه الأنظمة وتطويرها المستمر، مما يساعد على إدراك مخاطر قرارات منح الائتمان قبل حدوثها.

للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الضمانات أو التأمينات المقدمة) في البنوك التجارية الأردنية. واستخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمقومات الرقابة الداخلية بأبعادها مجتمعة على تحليل مخاطر الائتمان (الظروف البيئية المحيطة بالعمل) في البنوك التجارية الأردنية.

ثانياً: التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:
1. توصي الدراسة الباحثين والأكاديميين بضرورة التركيز في بحوثهم المستقبلية على موضوع إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO).

المراجع

المراجع العربية

- الإتحاد الدولي للمحاسبين، (2015). *إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة*. منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان الأردن.
- باسو، محمد، (2013). *دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، الجزائر.
- بلال، براهيم، (2015). *تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية - دراسة عينة من المراجعين الداخليين*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد بوقرة "بومرداس"، الجزائر.
- البواب، عاطف، (2015). *دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) في تحسين أداء المدقق الخارجي - دراسة ميدانية على المحاسبين القانونيين الأردنيين*. *مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد (42)، العدد (2)، ص: 373 - 388*.
- جمعة، أحمد، (2009). *المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث - الإطار الدولي - أدلة ونتائج التدقيق*، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان.
- جمعة، أحمد، البرغوثي، سمير (2007). *دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية - دراسة ميدانية*. ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة - محور إدارة المخاطر والتدقيق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الزيتونة - الأردن.
- جمعية البنوك الأردنية (2014). *التقرير السنوي، عمان، الأردن، منشورات في الموقع الالكتروني*
<http://www.abj.org.jo>.
- حشاد، نبيل، (2005). *دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية*، بيروت: اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى.
- الذنيبات، علي، (2015). *تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية - نظرية وتطبيق*. دار وائل للنشر، الطبعة الخامسة، عمان، الأردن.
- الزبيدي، حمزة، (2002). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- صباح، عبدالرحمن، (1997). *مبادئ الرقابة الإدارية، المعايير والتقييم والتصحيح*، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الصواف، محمد، (2011). *أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية*. *مجلة هيئة التعليم التقني، العراق، بغداد، المجلد (24)، العدد (9)، ص: 1 - 21*.
- العامري، نبراس، الإمام، صلاح الدين، (2012). *استعمال نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة*. *مجلة دراسات ومحاسبية ومالية، المجلد 7، العدد 21، ص: 169 - 207*.

الداخلية لدى الجهات المقترضة في القرار الائتماني - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية. *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية - العلوم الإنسانية*، العدد 2، المجلد 14. الكراسنة، إبراهيم، (2006). *أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر*. صندوق النقد العربي. أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة.

كويل، بريان، (2006). *تحديد مخاطر الائتمان*. إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، الطبعة العربية الأولى، القاهرة، مصر.

المدهون، إبراهيم، (2011). *نور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة - دراسة تطبيقية*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

عبدالله، تامر، (2011). *تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وآثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين*. رسالة ماجستير غير منشورة في التمويل، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

عوض، تامر، (2012). *العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية - دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

القباي، تناء، (2007). *المراجعة*. الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر.

كحاله، جبرائيل، وأبو عفيفة، مالك، (2012). *أثر أنظمة الرقابة*

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

International Federation of Accountants (2015). **Handbook of International Auditing, Assurance, and ethics Pronouncements**. Arab Society of Certified Accountants, Amman, Jordan.

Basu, M., (2013). **The role of internal audit in the activation of banking credit risk management**. Unpublished master's thesis, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.

Prabh., B. (2015). **Assess the role of the internal audit to improving the internal control system in economic companies- A sample of Internal Auditors**. Unpublished master's thesis, M'hamed Bougara "Boumerdes" University, Algeria.

Al-Bawab., A. (2015). **The Role of the Elements of the Internal Control by the Commission (COSO) in Improvement of the External Auditor Performance- A Field Study on the Public Jordanian Accountants**. *Dirasat, Administrative Sciences, The University of Jordan*, Volume 42, No. 2, pp.373-388.

Gomaa., A. (2009). **The entrance to the auditing and assurance modern - International framework-Evidence and audit results**. DarSafa for Publishing and Distribution, (1th edition), Amman, Jordan.

Gomaa., A. and Al-Barghouthi., S. (2007). **The role of the internal auditor in risk management in the Jordanian commercial banks- A Field Study**. The

scientific paper presented to the Seventh International Scientific Conference on risk management and the knowledge economy - The focus of risk management and auditing, Faculty of Economics and administrative Sciences - Al-Zaytoonah University - Jordan.

Association of banks in Jordan (2014). Annual report, Amman, Jordan, Publications on the website (<http://www.abj.org.jo>).

Hachad, N., (2005). **Your guide to banking risk management**, Beirut: Union of Arab Banks, 1th Edition.

Al-Thenaibat, A., (2015). **Auditing considering international standards- theory and application**. Dar Wael for Publishing and Distribution, (5th edition), Amman, Jordan.

Al-Zubaidi, H., (2002). **Banking credit management, and Credit Analysis**, Al-Warraaq for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

Sabah, A., (1997). **Principles of management control, criteria, evaluation, and correction**, Dar Zahran for publication and distribution, (1th edition), Amman, Jordan

Sawaf., M. (2011). **Affect of internal control and auditing in dominating operation risks of trade banks**. *Journal of technical education*, Iraq, Baghdad, Vol.24, No.9, pp. 1-21.

- AL- Amari., N. and Imam., S. (2012). Use of a model of risk-adjusted rate of capital return (RAROC) in bank risk management - Study in a sample of Iraqi private banks. **Accounting and Financial Studies Journal**, Vol.7, No.21, pp. 169-207 .
- Abdullah, T., (2011). **Risk assessment of credit facilities and their impact on the profitability of commercial banks operating in Palestine**. Unpublished Master Thesis, Amman Arab University, Amman Jordan.
- Awad, T., (2012). **The Relationship Between Internal Control Elements on The Banking Services Quality - analytical study applied to banks operating in the Gaza Strip from the viewpoint of workers**. Unpublished Master Thesis, Islamic University - Gaza, Palestine.
- Al-Qbanee, T., (2007). **Auditing**. Bookstore, University in Alexandria, Egypt.
- Kahaleh, G., & Abu Afifa, M., (2012), The Impact of Internal Control Systems to the Borrowers on the Credit Decision: An Empirical Study on Commercial Banks of Jordan. **The Jordan Journal of Applied Science**, 2 (14).
- Alkrasneh, I., (2006). **Basic and contemporary frameworks on controlling banks and risks management**. Arab Monetary Fund. Abu Dhabi, United Arab Emirates.
- Brian., C, (2006). **Determining credit risk**. Preparation translation department in Daral-Faruq, (1th edition), Cairo, Egypt.
- AL Madhoun, A., (2011).**The Role of The Internal Auditor In Activating The Risk Management in the Banks Operating In Gaza Strip (An Applied Study)**. Unpublished Master Thesis, Islamic University - Gaza, Palestine.
- International Federation of Accountants (2015). **Handbook of International Auditing, Assurance, and ethics Pronouncements**. Arab Society of Certified Accountants, Amman, Jordan.
- Basu, M., (2013). **The role of internal audit in the activation of banking credit risk management**. Unpublished master's thesis, Kasdi Merbah University, Ouargla, Algeria.
- Prabh., B. (2015). **Assess the role of the internal audit to improving the internal control system in economic companies- A sample of Internal Auditors**. Unpublished master's thesis, M'hamed Bougara "Boumerdes" University, Algeria.
- Al-Bawab., A. (2015). The Role of the Elements of the Internal Control by the Commission (COSO) in Improvement of the External Auditor Performance- A Field Study on the Public Jordanian Accountants. **Dirasat, Administrative Sciences**, The University of Jordan, Volume 42, No. 2, pp.373-388.
- Gomaa., A. (2009). **The entrance to the auditing and assurance modern - International framework- Evidence and audit results**. DarSafa for Publishing and Distribution, (1th edition), Amman, Jordan.
- Gomaa., A. and Al-Barghouthi., S. (2007). **The role of the internal auditor in risk management in the Jordanian commercial banks- A Field Study**. The scientific paper presented to the Seventh International Scientific Conference on risk management and the knowledge economy - The focus of risk management and auditing, Faculty of Economics and administrative Sciences - Al-Zaytoonah University – Jordan.
- Association of banks in Jordan (2014). Annual report, Amman, Jordan, Publications on the website (<http://www.abj.org.jo>).
- Hachad, N., (2005). **Your guide to banking risk management**, Beirut: Union of Arab Banks, 1th Edition.
- Al-Thenaibat, A., (2015). **Auditing considering international standards- theory and application**. Dar Wael for Publishing and Distribution, (5th edition),

المراجع الاجنبية

- Amman, Jordan.
- Al-Zubaidi, H., (2002). **Banking credit management, and Credit Analysis, Al-Warraaq for Publishing and Distribution**, Amman, Jordan.
- Sabah, A., (1997). **Principles of management control, criteria, evaluation, and correction**, Dar Zahran for publication and distribution, (1th edition), Amman, Jordan
- Sawaf., M. (2011). Affect of internal control and auditing in dominating operation risks of trade banks. **Journal of technical education**, Iraq, Baghdad, Vol.24, No.9, pp. 1-21.
- AL- Amari., N. and Imam., S. (2012). Use of a model of risk-adjusted rate of capital return (RAROC) in bank risk management - Study in a sample of Iraqi private banks. **Accounting and Financial Studies Journal**, Vol.7, No.21, pp. 169-207.
- Abdullah, T., (2011). **Risk assessment of credit facilities and their impact on the profitability of commercial banks operating in Palestine**. Unpublished Master Thesis, Amman Arab University, Amman Jordan.
- Awad, T., (2012). **The Relationship Between Internal Control Elements on The Banking Services Quality -analytical study applied to banks operating in the Gaza Strip from the viewpoint of workers**. Unpublished Master Thesis, Islamic University - Gaza, Palestine.
- Al-Qbanee, T., (2007). **Auditing**. Bookstore, University in Alexandria, Egypt.
- Kahaleh, G., & Abu Afifa, M., (2012), The Impact of Internal Control Systems to the Borrowers on the Credit Decision: An Empirical Study on Commercial Banks of Jordan. **The Jordan Journal of Applied Science**, 2 (14).
- Alkrasneh, I., (2006). **Basic and contemporary frameworks on controlling banks and risks management**. Arab Monetary Fund. Abu Dhabi, United Arab Emirates.
- Brian., C, (2006). **Determining credit risk**. Preparation translation department in Daral-Faruq, (1th edition), Cairo, Egypt.
- AL Madhoun, A., (2011). **The Role of The Internal Auditor In Activating The Risk Management in the Banks Operating In Gaza Strip (An Applied Study)**. Unpublished Master Thesis, Islamic University - Gaza, Palestine.

The Impact of Internal Control in accordance with COSO Commission's Decisions on the Analysis of Credit Risk according to the 5C'S Approach in the Jordanian Commercial Banks

*Laith A. Al-Qudah **

ABSTRACT

This study aimed to look at the impact of internal control in accordance with COSO Commission's decisions based on the analysis of credit risk according to the 5C'S approach in the Jordanian Commercial Banks. In achieving the objective of the study, the study relied on the descriptive analysis approach. Questionnaire was designed to collect data on internal controls in accordance with the COSO Commission's decisions. The sampling frame consisted of all 13 Jordanian commercial Banks. Here, purposive sample was selected out of 303 individuals (directors, departmental heads, internal auditors, and credit officers) in the Audit Department. The researcher distributed 240 questionnaires, where 4 out of 198 which were returned were excluded due to lack of response. Then data analysis was carried out through the use of some appropriate statistical methods to analyze the 194 questionnaires. At the level of significance $\alpha \leq 0.05$, the study concludes that there exists statistically significant impact of all internal control combined dimensions (regulatory environment, regulatory actions, risk assessment, information and delivery system, supervision, and guidance) on credit risk analysis in accordance with the 5C'S approach in all Jordanian commercial banks. Of the most important recommendations of the study, is the need to increase personnel efficiency within the internal control departments in the Jordanian commercial banks. This, however, would lead to the improvement of the internal control environment. In addition, the study concludes the need for ongoing monitoring and evaluation of internal control systems, and the maintenance and continuous development of these systems which will help to understand the risks of credit granting decisions' before they occur.

Keywords: Elements of internal control, COSO Commission, credit risk, 5C'S approach, Jordanian commercial banks.

* Researcher, Amman University College for Financial & Administrative Sciences- Al-Balqa Applied University.

✉ al_qudah2006@yahoo.com

Received on 8/6/2016 and Accepted for Publication on 11/4/2017.